https://doi.org/10.54809/jkss.vi4.252

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

ردود ابن هشام على النحاة في الأفعال

أ.م.د.دانا أحمد مصطفى

قسم اللغة العربية/كلية اللغات/جامعة السليمانية

Dana.ahmed@univsul.edu.iq

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحابته والتابعين، وبعد:

فلما كان النحو من العلوم العربية التي عني بها العلماء قديما وحديثاً، وأشبعوها بحثاً وتمحيصاً، حتى نضجهت وآتت أكلها، وكان كل طور من أطوار هذا العلم وليد أثر من آثار الموغلين فيه والمخلصين له، الذين أرسوا أصوله ورفعوا قواعده، ومن بين هؤلاء الذين تفرغوا لبناء هذا الصرح الميمون، (ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ) الذي ترك آثاراً جلية في هذا المجال.

سبب اختيار الموضوع:

وآثرت بالكتابة حول (ابن هشام الأنصاري) لما تميز به أسلوبه من جمال الصنعة وقوة الإحكام وسلاسة في العبارات وجذالتها وبراعتها، وقد حاول تبسيط هذا العلم.

Recieved: 12/2/2023
Accepted: 29/3/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

منهج البحث:

اتبعنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي، ومن ثم المنهج المقارن في مقارنة آراء النحاة التي رد (ابن هشام الأنصاري) عليها أو أيدها، مستعيناً بعد الله بالكتب النحوية القديمة والإتيان بآراء النحاة المحدثين وطروحاتهم في تلك المجالات.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان ردود ابن هشام على النحاة في موضوعين مهمين، هما: العوامل النحوية وعللها، وما اختلف في فعليته.

خطة البحث:

تكونت خطة البحث مما يأتي:

التمهيد:

منهج ابن هشام في الرد على النحاة:

كان لابن هشام في ردّه على النحاة منهج متعدد الصور، فقد اتخذ أسلوباً علمياً واضحاً، فنراه يرد عليهم بطرق مختلفة تبعاً لحاجة الموقف وطبيعة المسألة. فكان أحياناً يرد معتمداً النقل سبيلاً له وذلك باعتماده على آراء من سبقوه، ولاسيما سيبويه، وأحياناً يرد معتمداً على طريق اللغة وهو ما يسمّى بالسماع، وأحياناً يرد عليهم متوسلاً بأفكاره وفلسفته التي اهتدى إليها سبيلاً.

وفيما يخص النحاة الذين ردَّ عليهم، فقد كان يصرح بأسماء بعضهم، في حين كان يغفل عن ذكر بعضهم مكتفياً بذكر آرائهم والرد عليها. وهذا يرجع لأحد أمرين، إما العمد أو النسيان.

وقد اتخذت الردود أنماطاً مختلفة، فكان الرد في أحيان طويلاً، فيه شيء من آثار المنطق ومقالات الأصوليين حافلاً بالشواهد والادلة، ويكون في أحيان وجيزاً.

وكان تارة يكتفي بقوله (وليس بشيء) وتارة يقول: (ولا حجة له في ذلك) والفرق بين الردين أنه في الأول غير مقتنع بفكرة ومذهب القائل، أما في الثاني فإنه مقتنع لكن ليس للقائل حجة وتؤيده.

واتسمت الردود في مواقف بالطابع المنطقي وفي أخرى بالبيان والوضوح.

ومن هذا يتبين أن فهم ردوده واستيعابها يتوقفان على سعة الاطلاع وكثرة التأمل.

المبحث الأول: العوامل النحوية وعللها

أولاً: رافع الفعل المضارع:

أجمع النحاة على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، واختلفوا في تحقيق الرافع له، على مذاهب:

المذهب الأول: أكثر الكوفيين والفراء أنه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم، ومن الذين وافقوا (الفراء٢٠٧هـ) (ابن مالكى ٦٧٢هـ)، إذ قال في التسهيل: «يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين»(١). ومعنى ذلك أن الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فإذا دخلت عليه النواصب دخله النصب، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا.

١- التسهيل: ٢٢٨. وانظر كذلك: شرح ابن عقيل: ٣/٤.

وكان (ابـن هشـام) يذهـب مذهـب الفـراء وأصحابـه، وهـو الـذي يجـري عـلى ألسـنة المعربـين، يقولـون: مرفـوع لتجـرده مـن الناصـب والجـازم(٢).

وقـال (الفاكهـي) مؤيـداً رأي الفـراء وابـن هشـام: «ومـا قيـل مـن أن التجـرد أمـر عدمـي والرفـع وجـودي والعدمـي لا يكـون علـة للوجـودي ممنـوع، بـل هـو الاتيـان بالمضـارع عـلى أول أحوالـه، وهـذا ليـس بعدمـي، ولـو سـلم فـلا نسـلم أنـه لا يعمـل في الوجـودي بـل يعمـل لأنـه هنـا علامـة لا مؤثـر»(٣).

المذهـب الثـاني: يـرى بعـض الكوفيـين ومنهـم الكسـائي: أن الفعـل المضـارع يرتفـع بأحـرف المضارعـة، قـال الكسـائي: «إنـه يرتفـع بالزائـد في أولـه»(٤).

ويـرد ابـن هشـام عـلى هـذا الـرأي بـ»أن جـزء الـشيء لا يعمـل فيـه»(٥). فـإذا كانـت حـروف المضارعـة عوامـل، ينبغـي أن لا تدخـل عليـه عوامـل النصـب والجـزم، لأن عوامـل النصـب والجـزم لا تدخـل عـلى العوامـل. كـما ينبغـي أن لا ينتصـب الفعـل المضـارع بدخـول النواصـب ولا ينجـزم بدخـول الجـوازم لوجـود الزائـد أبـداً في أولـه. فلـما انتصـب بدخـول النواصـب وانجـزم بدخـول الجـوازم، دلَّ عـلى فسـاد مـا ذهـب اليـه الكسـائي(٦).

المذهب الثالث: ذهب ثعلب الى أن عامل الرفع هو مضارعته للاسم(٧).

ورد عليـه ابـن هشـام أن المضارعـة إنمـا اقتضـت الاعـراب في الجملـة-أي الرفـع والنصـب-لا خصـوص الرفـع، فقـال: «وقـول ثعلـب أن المضارعـة إنمـا اقتضـت إعرابـه مـن حيـث الجملـة، ثـم يحتـاج كل نـوع مـن أنـواع الاعـراب الى عامـل يقتضيـه»(٨).

المذهـب الرابـع: مذهـب سـيبويه والبصريـين: وهـو أن رافعـه هـو حلولـه محـل الاسـم(٩). قـال سـيبويه: «وكينونتـه في هـذه المواضـع ألزمتهـا الرفـع، وهـي سـبب دخـول الرفـع فيهـا»(١٠).

إنمـا قلنـا إنـه مرفـوع لقيامـه مقـام الاسـم سـواء أكان الاسـم مرفوعـاً أم منصوبـاً أم مجـروراً، نحـو (زيـد يقـوم) وهـو في موقـع (زيـد قائـم)، وأمـا المنصـوب فنحـو (كان زيـدٌ يقـوم) وهـو في موقـع (كان زيـد قائمـا)، وأمـا المجـرور فنحـو (مـررت برجـل يقـوم) وهـو في موقـع (مـررت برجـل قائـم).

ورد عليهـم ابـن هشـام بقولـه: «ويـرد قـول البصريـين في نحـو: (هـلّا يقـومُ)، لأن الاسـم لا يقـع بعـد حـروف التخصيـص»(١١). لان الاسـم لا يقـع بعـد اداة التحضيـض، وبنحـو (رأيـت الـذي تفعـلُ) لأن الصلـة لاتكـون اسـما مفـردا.

ونحـن بدورنـا نرجـح مـا ذهـب إليـه الفـراء وأيـده ابـن هشـام، فالعامـل في رفعـه معنـوي هـو تجـرده مـن النواصـب والجوازم.

ثانياً: توجيه الجزم في قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر):

اتفـق النحويـون عـلى أنـه لا يجـوز الجـزم في جـواب النهـي إلا بـشرط أن يصـح تقديـر شرط في موضعـه مقـرون بـلا

٢- ينظر: القطر: ٥٩، واللمحة البدرية: ٣٣٨/٢، وشرح المفصل: ١٢/٧، والإنصاف مسألة (٧٤).
٣- مجيب الندا الى شرح قطر الندى: للفاكهي، ٢٦٩.
٤- الانصاف، مسألة ٧٤، ٥٥١.
٥- القطر: ٥٩، وانظر: اللمحة البدرية: ٣٣٨/٢.
٦- ينظر: شرح المفصل: ١٢/٧، والإنصاف مسألة (٧٤).
٧- ينظر: القطر: ٥٩، واللمحة البدرية: ٣٣٨/٢، وشرح شذور الذهب ٢١١، وأوضح المسالك: ١٦٢/٢.
٨- القطر: ٥٩، واللمحة البدرية: ٣٣٨/٢.
٩- ينظر: اللمع لابن جني: ٢٠٥، والانصاف مسألة ٧٤، ص٥٥٥.
١٠- الكتاب: ٤٠٩/١.
١١- القطر: ٥٩.

النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: (لا تكفرْ تدخلِ الجنة) و(لا تدنُ من الأسد تسلمْ)، فإنه لو قيل في موضعهما (إن لا تكفرْ تدخلِ الجنة) و(إنْ لا تدنُ من الأسد تسلمْ) صحَّ، بخلاف (لا تكفرْ تدخلُ النار) و(لا تدنُ من الأسد يأكُلُك) فإنه ممتنع(١٢). وأما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو: (لا تدنُ من الأسد يأكُلْك) بتقدير: إن تدنُ(١٣).

وقد وقع الخلاف في قراءة لفظ (تستكثر) في الآية الكريمة (ولا تمنن تستكثر)، فانقسموا الى قسمين: الأول: قرأوه بالرفع، وهو قراءة الجمهور وأيدها ابن هشام، والثاني: قرأوه بالجزم.

قال أحمد بن محمد بن البناء الدمياطي: «وعن الحسن «تَسْتَكْثِرْ» بالجزم بدلا من الفعل قبله، والجمهور بالرفع على أنه في موضع الحال أي: لا تمنن مستكثرا ما أعطيت، أو على حذف (أن) على أن الأصل أن تستكثر، فلما حذفت (أن) ارتفع»(١٤).

وقد ورد في (معجم القراءات) رأي (ابن جني) الذي ذكر أنه قد يكون سكون الراء لثقل الضمة مع كثرة الحركات، علل قراءة الجزم على أنه بدل كل من كل، فنص على: « وقرأ الحسن وابن أبي عبلة (تستكثر) بجزم الراء، ووجهه أنه بدل كل من كل، أو بدل اشتمال من (تمنن)، أي: لا تستكثر، وأنكره أبو حاتم. وذكر (ابن جني) أنه قد يكون أسكن الراء لثقل الضمة مع كثرة الحركات»(١٥). وكان الأخفش يذكر القراءتين وأيد الرفع: «جزم لأنها جواب النهي، وقد رفع بعضهم: ولا تمنن تستكثر، يريد مستكثرا، وهو أجود المعنيين»(١٦).

وقد أيد ابن هشام قراءة الرفع، فقال بعد ذكر القاعدة أعلاه: «ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: (لا تمنن تستكثرُ) لأنه لا يصح أن يقال: (إن لا تمننْ تستكثرْ) وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)، فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه (صلى الله عليه وسلم) عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب»(١٧).

وقد أوَّل قراءة الحسن البصري بالجزم بقوله: «فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثرْ) بالجزم؟ قلتُ: يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من (تمنن)، كأنه قيل: لا تستكثرْ، أي: لا ترَ ما تعطيه كثيراً، والثاني: أن يكون قدَّر الوقف عليه لكونه رأس آية، فسكَّنه لأجل الوقف، ثم وصله بنيَّة الوقف، والثالث: أن يكون سكَّنه لتناسب رؤوس الآي، وهي فانذرْ، فكبِّرْ، فطهِّرْ، فاهجرْ»(١٨).

فقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقد أيدها ابن هشام، وغيره من النحاة، فالراجح هو الأقوى والأوثق.

ثالثاً: عامل المشغول عنه المضمر

الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق(١٩)، وله أركان ثلاثة: مشغول عنه وهو الاسم المتقدم، ومشغول وهو العامل المتأخر، ومشغول به وهو الذي تعدى إليه العامل بنفسه أو بوساطة نحو: زيداً ضربته أو ضربتُ غلامه أو مررت به، ولكل

١٢- ينظر: شرح قطر الندى: ٨٢، وشذور الذهب: ٣٦٠.
١٣- ينظر: الأشموني: ٣١١/٣.
١٤- اتحاف فضلاء البشر ٥٧٢/٢.
١٥- ابن جني، ١٩٩٨: ٣٩٨/٢، ومعجم القراءات ١٥٨/١٠.
١٦- الأخفش، ١٩٩٠: ٣٨/٤.
١٧- شرح القطر: ٨٣.
١٨- شرح قطر الندى: ٨٣، وانظر أيضاً: مجيب الندا الى شرح قطر الندى: ٢٩٥.
١٩- ينظر: التصريح: ٢٩٦/١.

واحـد مـن هـذه الأركان شروط(٢٠).

يذكر النحاة في هذا الباب خمسة أقسام:

١-ما يجب فيه النصب.

٢-ما يجب فيه الرفع.

٣-ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.

٤-ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح.

٥-ما يجوز فيه الأمران على السواء(٢١).

وقد رد أبن هشام على بعض النحويين في موضعين:

١-أحـد أوجـه (ترجيـح النصـب)، هـو أن يكـون الفعـل المذكـور دالاً عـلى الطلـب، كقولـك: (زيـداً اضربـه) وإنمـا يرجـح النصـب في ذلـك لأن الرفـع يسـتلزم الاخبـار بالجملـة الطلبيـة عـن المبتـدأ وهـو خـلاف القيـاس، لأنهـا لا تحتمـل الصـدق والكـذب (٢٢). وقـال ابـن الأنبـاري وبعـض الكوفيـين بمنعـه مطلقـا (٢٣)، وقـال ابـن السـراج بمنعـه حتـى يقـدر قـولاً عاملاً في محـل الجملـة والجملـة مـن معمولـه (٢٤)، و»إنمـا يرجـح النصـب هنـا، لأنـه أقـوى مـن الرفـع، ولأن هـذه المواطـن تقتـضي الفعـل الناصـب لأننـا لـو رفعنـا الاسـم المشـغول عنـه عـلى الابتـداء لـكان خـبره جملـة فعليـة طلبيـة بعـده والاخبـار بهـا ضعيـف»(٢٥).

ويشـكل عـلى هـذا نحـو قولـه تعـالى (والسـارق والسـارقة فاقطعـوا أيديهـما)(٢٦) فإنـه نظـير قولـك: (زيـداً وعمـراً اضْرِبْ أخاهـما)، وإنمـا رجـح في ذلـك النصـب لكـون الفعـل المشـغول فعـل طلـب، وكذلـك قولـه تعـالى (الزانيـة والـزاني فاجلـدوا كل واحـد منهـما)(٢٧) والقـراء السـبعة قـد اجتمعـوا عـلى الرفـع فيهـما (٢٨).

وقـد أخـذ ابـن هشـام بالمذهـب البـصري رداً عـلى الكوفيـين القائلـين بالمنـع، ووقـف مـع سـيبويه في تقديـر الآيـة عـلى أنـه: «مـما يتـلى عليكـم حكـم السـارق والسـارقة فاقطعـوا أيديهـما، فالسـارق والسـارقة: مبتـدأ ومعطـوف عليـه، والخـبر محـذوف، وهـو الجـار والمجـرور، و(فاقطعـوا) جملـة مسـتأنفة، فلـم يجـزم الاخبـار بالجملـة الطلبيـة عـن المبتـدأ، ولم يسـتقم عمـل فعـل مـن جملـة في مبتـدأ مخبر عنـه بغـيره مـن جملـة أخـرى. ومثلـه: زيـد فقـير فاعطـه، و خالـد مكسـور فـلا تهنـه»(٢٩). كـما يقـوي رأيـه بإتيـان قـول المـبرد، حيـث قـال: «(أل) موصولـة بمعنـى (الـذي)، والفـاء جـيء بهـا لتـدل عـلى السـببية، كـما في قولـك: (الـذي يأتنـي فلـه درهـم)، وفـاء السـببية لا يعمـل مـا بعدهـا فيـما قبلهـا»، ثـم قـال: «وقـد تقـدم أن شرط هـذا البـاب أن الفعـل لـو سـلط عليـه لنصبـه»(٣٠).

٢-منع الكوفيون في نحو (زيداً ضربته) أن يكون (زيداً) منصوباً بالعامل المذكور، وهم في ذلك على رأيين:

الأول: مـا ذهـب إليـه الكسـائي مـن أن المشـغول عنـه مفعـول للفعـل التـالي، والضمـير المتصـل بالفعل مُلْغًـى، لا عَمَـلَ للفعلِ فيـه.

٢٠- ينظر: الأشموني: ٨٣/٢.

٢١- ينظر: ابن عقيل: ١٧٤/١، والأشموني: ٧٥/٢.

٢٢- ينظر: شرح قطر الندى: ١٩٢.

٢٣- ينظر: شرح الجمل: ١٣٧/١.

٢٤- ينظر: نفسه: ١٣٧/١.

٢٥- شرح المفصل: ٣٧/٢.

٢٦- المائده: من الآيه ٣٨.

٢٧- النور: من الاية ٢.

٢٨- شرح المفصل: ٣٧/٢.

٢٩- الكتاب: ١٤٤/١.

٣٠- شرح القطر: ١٩٣، وانظر أيضاً: شذور الذهب: ٤٣٢، ومجيب الندا الى شرح قطر الندى: ٤٧٤.

الثاني: ما ذهب إليه الفراء، من أن المشغول عنه منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل، فالفعل على رأيه عامل في المفعول المتقدم وفي الضمير في آن واحد(٣١).

وقد رد ابن هشام (٣٢) على الكوفيين ووقف موقف سيبويه والبصريين وهو أنه منصوب بإضمار فعل يفسره الفعل المذكور، والتقدير: ضربت زيداً ضربته. قال سيبويه: « وإن شئت قلت (زيدا ضربت)، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسير كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، فالاسم هنا مبني على المضمر «(٣٣).

المبحث الثاني: ما اختلف في فعليته

أولاً: ليس وعسى ونعم وبئس:

١-ليس: اختلف النحاة في فعلية (ليس). فان (ابن السراج) زعم أنه حرف بمنزلة (ما)(٣٤)، و تابعه (ابن شقير)(٣٥) و(الفارسي) بقوله: «وأما إلحاق الضمير به في: لستُ ولستما، فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصباً»(٣٦).

وكان دليلهم على حرفيته هو السماع والقياس، أما السماع فقد حكى سيبويه من قول العرب: ليس الطيبُ الا المسكُ، برفع الطيب والمسك جميعاً(٣٧)، وأما القياس فهو أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولا تدل (ليس) على واحد منهما، وإنما تنفيهما، كما أنها لو كانت فعلا لكان على أحد الأوان الثلاثة، لا أن تكون فعُل بضم العين إذ ليس من الافعال ما عينه واو ومضمومه، ولا فعل ولا فعل لوجوه انقلابها حينئذ آنفاً كخاف وباع، ولأنها غير متصرفة(٣٨).

وقد رد ابن هشام على الدليلين كليهما، بقوله: «وأجيب عن الأول (الوزن) بأنها مخففة من (فعِل) كما قالوا (علْم) من (علِم) وأُلزم فيها التخفيف لكثرة استعمالها، وانما لم تقدر (فَعَل)، لأن الفتحة لا تخفف، ولا (فَعُل)، لأنه ليس في اليائي العين (فَعُل) الا (هَيُؤَ)»(٣٩). ورد عن الدليل الثاني «أنه على إضمار الشأن، فالضمير المقدر فاصل بين الفعلين»(٤٠).

ونحن نذهب مذهب ابن هشام في أن (ليس) فعل وليس حرفا.

٢-عسى: ذهب جمهور النحاة الى أن (عسى) فعل غير متصرف لتضمنه معنى الحرف. وذكر بعضهم ما يدل على تصرفه، وأنه يقال: عَسَيْتُ أعسى، ويقال: عسى يعسو، وعسى يَعسى، وحكى أبو زيد: عَسٍ(٤١).

وقد قال الكوفيون وابن السراج بحرفيته، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، وحكاه الرضي عن الزجاج، ورُوِي

٣١- ينظر: معاني القران: ٢٠٧/٢، والانصاف: ٥٦/١، وشرح المفصل: ٣٠/٢.

٣٢- ينظر: شرح قطر الندى: ١٩٢.

٣٣- الكتاب: ٤٢/١.

٣٤- جدير بنا أن نشير هنا الى ما يقوله (ابن السراج) في (الأصول)، فقد ذهب الى أن (ليس) فعل، فقال: «فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لستُ كما تقول: ضربتُ..» الأصول لابن السراج: ٨٢/١.

٣٥- ينظر: ابن السراج: ٨٢/١.

٣٦- مسائل الحلبيات: ٢٢٧.

٣٧- ينظر: الكتاب: ٧٣/١، وقد ورد هذا المثال أيضا في الهمع: ١١٣/١.

٣٨- ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٣٩.

٣٩- شرح اللمحة البدرية: ٩/٢، وانظر أيضا: المغني: ٣٠٩/١.

٤٠- شرح اللمحة البدرية: ٩/٢.

٤١- ينظر: الدماميني: ٢٩٩، وشرح ابن عقيل: ٣٤١/١.

هـذا عـن أبي عـلي الفـارسي في أحـد قوليـه(٤٢).

وأمـا سـيبويه فقـد ذهـب الى أن (عـسى) إن اتصـل بـه ضمـير نصـب فإنـه يكـون حرفـاً عامـلا عمـل (لعـل)، فاليـاء وأخواتهـا في موضـع نصـب اسـما لهـا، وأن والفعـل في موضـع رفـع خـبرا لهـا، فقـال: «وأمـا قولهـم: عسـاك، فالـكاف منصوبـة، قـال الراجـز وهـو رؤبـة: يـا أبتـا علـك أو عسـاك(٤٣). والدليـل عـلى أنهـا منصوبـة أنـك إذا عنيـت نفسـك كانـت علامتـك (ني)، قـال عمـران بـن حطـان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلوكانـت الـكاف مجـرورة لقـال: عسـاي، لكنهـم جعلوهـا بمنزلـة (لعـل) في هـذا الموضـع»(٤٤). وقـد تعقـب المـبرد سـيبويه وذكـر أنـه غلـط منـه(٤٥).

وذكـر السـيوطي أن مجـيء (عـسى) بمعنـى (لعـل) هـو مذهـب السـيرافي، كـما جـاء في بيـت رؤبـة، وأنـه في هـذه الحالـة يقتـصر عـلى الضمـير المنصـوب، ويكـون الخـبر محذوفـا(٤٦). وقـد ضعـف المـرادي مـا حـكاه السـيرافي، لأن فيـه اشراك فعـل وحـرف في لفـظ واحـد(٤٧).

وقـد رد ابـن هشـام عـلى السـيرافي ومـن تبعـه مـن النحـاة، ويـرى أن «(عـسى) فعـل مطلقـا، لا حـرف مطلقـا، خلافـا لابـن السـراج وثعلـب، ولا حـين يتصـل بالضمـير المنصـوب، كقوله:

يا أبتا علك أو عساكا

خلافـا لسـيبويه، حـكاه عـن السـيرافي»(٤٨). وحجتـه: «اتصالهـا بتـاء التأنيـث السـاكنة في نحـو: (عسـتْ هنـد أن تفلـح)، وبضمائـر الرفـع البـارزة، نحـو: عسـيا وعسـوا، وعسـينَ وعسـيتُ»(٤٩).

٣-نعـم وبئـس: ذهـب البصريـون الى أنهـما فعـلان، واحتجـوا بقولهـم: الدليـل عـلى أنهـما فعـلان اتصـال الضمـير المرفـوع بهـما عـلى حـد اتصالـه بالفعـل المتـصرف، فقـد قالـت العـرب: نعـما رجلـين، ونعمـوا رجـالاً وقـد رفعـا مـع ذلـك المظهـر في نحـو: (نعـم الرجـل وبئـس الغـلام)، والمضمـر في نحـو: (نعـم رجـلا زيـد، وبئـس غلامـا عمـرو)، فـدل عـلى أنهـما فعـلان(٥٠). ومـن أدلتهـم الأخـرى اتصالهـما بتـاء التأنيـث السـاكنة التـي لا يقبلهـا احـد مـن العـرب في الوقـف هـاء كـما قبلوهـا نحـو: (رحمـة وسـنة وشـجرة) وذلـك قولهـم: (نعمـت المـرأة وبئسـت الجاريـة) لأن هـذه التـاء يختـص بهـا الفعـل المـاضي لا تتعـداه، فـلا يجـوز الحكـم بأسـمية مـا اتصلـت بـه(٥١). والدليـل الآخـر عـلى أنهـما فعـلان ماضيـان أنهـما مبنيـان عـلى الفتـح، ولـو كانـا اسـمين لمـا كان لبنائهـما وجـه، إذ لا علـة ههنـا توجـب بناءهـما(٥٢).

أمـا الكوفيـون فقـد ذهبـوا الى أنهـما اسـمان، واحتجـوا قائلـين: الدليـل عـلى أنهـما اسـمان مبتـدءان دخـول حـرف الخفـض عليهـما، فإنـه قـد جـاء عـن العـرب أنهـا تقـول: (واللـه مـا هـي بنعـم المولـودة: نصرتهـا بـكاء وبرهـا سرقـة) فأدخلـوا عليهـا حـرف الخفـض، ودخـول حـرف الخفـض يـدل عـلى أنهـما اسـمان، تقـول: (يـا نعـم المـولى ونعـم النصـير) فنداؤهـم (نعـم) يـدل عـلى الاسـمية، لأن النـداء مـن خصائـص الاسـماء، ولـو كان فعـلا لمـا توجـه نحـوه النـداء، قالـوا: ولا يجـوز أن يقـال: إن المقصـود بالنـداء محـذوف للعلـم بـه والتقديـر فيـه: ياللـه نعـم المـولى ونعـم النصـير أنـت، فحـذف المنـادى

٤٢- ينظر: شرح الكافية: ٣٠٢/٢، والجنى الداني: ٤٦١، والدماميني ٢٩٩.

٤٣- الرجز لرؤبة، وقبله: فاستعزم الله ودع عساكا... والشاهد في هذا البيت هو: مجيء (عسى) فعلا اتصل به ضمير النصب. ينظر: الخزانة: ٤٤١/٢.

٤٤- الكتاب: ٣٨٨/١.

٤٥- ينظر: المقتضب: ٧١/٣.

٤٦- ينظر: الهمع: ١٤٦/٢.

٤٧- ينظر: الجنى الداني: ٤٦٨، وللدماميني الرأي نفسه، ينظر: ٣٠٠.

٤٨- مغني اللبيب: ١٦٢/١.

٤٩- شرح اللمحة البدرية: ١٩/٢.

٥٠- ينظر: الانصاف: ١٠٢/١، وشرح التصريح: ١١٧/٢.

٥١- نفسه، وشرح التصريح ١١٨/٢.

٥٢- ينظر: الانصاف: ١٨٠/١.

لدلالـة حـرف النـداء عليـه كـما حـذف حـرف النـداء لدلالـة المنـادى عليـه(٥٣).

وقـد رد عـلى هـذا بـأن المنـادى إنمـا يقـدر محذوفـا إذا ولي حـرف النـداء فعـل أمـر أو مـا جـرى مجـراه، مثـل قولـه تعـالى: (الا ياسـجدوا للـه)(٥٤) أراد: يـا هـؤلاء اسـجدوا(٥٥).

و»لأنهـما لا يقترنـان بأحـد الأزمنـة الثلاثـة، ولأنهـما غـير متصرفـين، والتصريـف مـن خصائـص الأفعـال، ولأن لام الابتـداء تدخـل عليهـا، وهـي لام تدخـل عـلى المـاضي ولأنـه قـد جـاء عـن العـرب: نُعيـم الرجـل زيـد، وليـس مـن أبنيـة الأفعـال فعيـل»(٥٦).

وذهـب ابـن هشـام مذهـب البصريـين، واسـتدل بدخـول تـاء التانيـث عليهـما، فقـال: «نعـم، وبئـس فعـلان، بدليـل قولـك: نعمـت وبئسـت، ماضيـان لفظـا منقـولان الى الحـال...»(٥٧).

ثانياً: هاتِ وتعالَ:

(هـاتِ)(٥٨) بكـسر التـاء، مـا لم يتصـل بـه ضمـير جماعـة الذكـور، فيضـم، نحـو: هاتُـوا. و(تعـالَ) بفتـح الـلام(٥٩). ذهـب الزمخـشري الى أنهـما مـن أسـماء الأفعـال(٦٠)، ويـرد ابـن هشـام عـلى الزمخـشري، ويـرى أنهـما فعـلان للأمـر و»يـدلان عـلى الطلـب و يقبـلان اليـاء، تقـول: هـاتِي، بكـسر التـاء، وتعـالَي، بفتـح الـلام»(٦١)، واسـتدل بقـول الشـاعر(٦٢):

إذا قلتُ هاتِي نوِّليني تمايلتْ عليّ هضيمَ الكشحِ ريَّا المخلخَلِ

فقولـه (هـاتِي) اتصـال يـاء المؤنثـة المخاطبـة بـ(هـات) مـع دلالتـه عـلى الطلـب يـدلان عـلى أنـه فعـل أمـر، لأن يـاء المخاطبـة لا تتصـل بغـير الأفعـال، والدلالـة عـلى الطلـب بنفـس الكلمـة مـن غـير احتيـاج الى خـارج عنهـا لا يكـون الا بفعـل الأمـر(٦٣).

قـال ابـن هشـام: «وأمـا (هـاتِ) و(تعـالَ) فعدهـما جماعـة مـن النحويـين مـن أسـماء الأفعـال، والصـواب أنهـما فعـلا أمـر، بدليـل أنهـما دالان عـلى الطلـب، وتلحقهـما يـاء المخاطبـة، تقـول: هـاتي، وتعـالي»(٦٤).

وقـد حـكى نـصر بـن عـلي عـن أبيـه قـال: قـال لي سـيبويه حـين أراد أن يضـعَ كتابـه: تَعَـالَ حتـى نتعـاونَ عـلى إحيـاء علـم الخليـل(٦٥). والفعـلُ في حكايـة نـصر بـن عـلِّي مبنـيٌّ عـلى حـذف حـرفِ العلـة، وهـو الألـفُ المبدلـةُ مـن الـواو، وفتحـة الـلام دليـلٌ عليهـا. ويـراد بـه: (أَقْبِـلْ، أو جِـئْ، أو هَلُـمَّ)، وهـو حينئـذٍ مـلازم لصيغـة الأمـر «فعـلٌ جامـدٌ، لَا مضـارعَ لـه ولا مـاضيَ، حَتَّـى توهـم بَعضُهـم أنـه اسْـمُ فعـل»(٦٦).

وَأَصْلُـهُ قبـل أن يصـيرَ بهـذا المعنـى: أنَّ الرَّجـلَ العَـاليَ - أي: الموجـود في مـكان مرتفـعٍ - كَانَ يُنَـادِي السَّـافِلَ - أي:

٥٣- ينظر: شرح الاشموني: ١٩٢/٤.

٥٤- النمل: ٢٥.

٥٥- ينظر: الانصاف: ٩٨/١، وشرح الاشموني: ١٩٢/٤.

٥٦- ائتلاف النصرة: ١١٦.

٥٧- شرح اللمحة البدرية: ٣٢٧/٢.

٥٨- قال الخليل: «أصل (هاتِ) من (آتى يؤتي)، فقلبت الألف هاء». العين: مادة: هـ ي ت.

٥٩- ينظر: مجيب الندا الى شرح قطر الندى: ٢١٠.

٦٠- ينظر: المفصل: ٧٢، وابن يعيش: ٢٥/٤ و ٣٠.

٦١- شرح شذور الذهب: ٤٦.

٦٢- البيـت مـن الطويـل لامـرئ القيـس بـن حجـر الكنـدي، أحـد أصحـاب المعلقـات، وهـذا البيـت مـن معلقتـه المشـهورة، وحَجـر اسـم ابيـه، بضـم الحـاء وسـكون الجيـم. (ينظر: خزانـة الأدب للبغـدادي: ٤٤/١١).

٦٣- ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٧.

٦٤- شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٤.

٦٥- ينظر: الكتاب: ٨/١.

٦٦- شرح شذور الذهب؛ لابن هشام ٤٤٧.

الموجـود في مـكان مسـتفلٍ - فَيَقُـولُ: (تَعَـالَ)؛ أي: (اعْـلُ: مـن العُلُـوِّ، أو: ارتفـع)، ثُـمَّ كَـثُرَ في كلامِهِمْ واتسـع حتَّـى صـار في اسـتعمالهم بِمَنزِلَة (أَقبِـلْ)، أو بِمَعْنَـى (هَلُـمَّ) مُطلقًـا، سـوَاءٌ كان مَوضِـعُ المدعُـوِّ أعـلَى، أَوْ أسـفلَ، أو مسـاوِيًا، فهـو في الأصـل لِمَعنًـى خَـاصٍّ، ثُـمَّ اسـتُعمِلَ في مَعْنًـى عَـامٍّ(٦٧).

وإن آخـر (هـاتِ) مكسـور أبـداً، إلا إذا كان لجماعـة المذكريـن فإنـه يضـم، فتقـول: هـاتِ يـا زيـدُ، وهـاتِي يـا هنـدُ، وهاتيـا يـا زيـدانِ، أو يـا هنـدانِ، وهاتـين يـا هنـداتُ، كل ذلـك بكـسر التـاء، وتقـول: هاتُـوا يـا قـومِ، بضمهـا، قـال تعـالى: (قُـل هاتُـوا بُرْهانَكـم)(٦٨). وإن آخـر (تعـالَ) مفتـوح في جميـع أحوالـه مـن غـير اسـتثناء، تقـول: تعـالَ يـا زيـدُ، وتعـالَي يـا هنـدُ، وتعاليَـا يـا زيـدانِ، وتعالَـوا يـا زيـدونَ، وتعالَـيْنَ يـا هنـداتِ، كل ذلـك بالفتـح، قـال تعـالى: (قُـلْ تعالَـوا اتْـلُ)(٦٩)، وقـال تعـالى: (فتعالَـيْنَ أُمتِّعْكُـنَّ)(٧٠)(٧١).

ثم لحَّن ابن هشام من قال: (تعالِي) بكسر اللام، فقال: ومن ثم لحنوا من قال:

تعالِي أقاسمك الهمومَ تعالِي، بكسر اللام»(٧٢).

عـزا جـارُ اللـه الزمخـشريُّ كـسرَ الـلام قبـل يـاء المخاطَبـة إلى أهـل مكـة؛ حيـث قـال: «ومنـه قـول أهـل مكـة: (تعـالِي) بكـسر الـلام، للمـرأة»(٧٣)، وقـرَّر أبـو حيـان أنَّ في مقولتـه هـذه احتمالـين، فقـال: «وَقَـوْلُ الزَّمخـشَرِيِّ: قـولُ أهـلِ مكـةَ (تَعَـالِي) يحتمـلُ أن تكـونَ عربيـةً قديمـةً، ويحتمـلُ أن يكـونَ ذلـك مـما غيَّرتـه عـن وجهـه العـربي فـلا يكـونُ عربيًّـا»(٧٤).

وجاء في شعر أبي فراس الحَمَداني، حين قال وقد سَمِعَ حمامةً تنوح على شجرة عالية، وهو في الأسر(٧٥):

أَيَا جَارتَا ما أنصَفَ الدَّهرُ بينَنَا تَعَالي أُقَاسِمْكِ الهمومَ تَعالِي

وهـو ممـن يُسـتأنس بشـعره، ولا يُستشـهد بـه، لكونـه مـن المُوَلَّدِيـنَ، وقـد جـاء بـه عـلى لغـة العامـة في رأي ابـن هشـام الأنصـاري، فقـد قـال: «والعامـة تقـول: (تَعَـالِي) بكَـسر الـلام، وعليـه قـول بعـض المُحْدَثِـينَ: تَعَـالي أُقَاسِـمْكِ الهُمُـومَ تَعَـالِي»(٧٦).

ونحـن بدورنـا لا نرجـح هـذا التلحـين، فليـس الأمـرُ كـما قالـوا، بـل هـذا المسـلك مسـموعٌ، ولا سـبيل إلى رَدِّه، فقـد نـصَّ عليـه بعـض أئمـة اللغـة، ولا شـكَّ أنَّ اللغويـين أدقُّ في نقـل لغـات العـرب وأضبـطُ وأوثـقُ مـن متأخِّـري النحويين. وقـال شـهاب الديـن الخفاجـي: «هـذه لغـةٌ مسـموعة فيـه أثبتهـا ابـنُ جنـي، وإن كانـت ضعيفـةً؛ فـلا عـبرة بمـن لحَّـنَ الشـاعرَ فيهـا، كابـن هشـام، وإذا قُـرئ بهـا فقـد انقطـع النـزاع... والشـعر المذكـور لأبي فـراس الحـارث بـن أبي سـعيد ابـن عـم سـيف الدولـة، وهـو مـن الفصحـاء الذيـن يُجعـل قولُهـم بمنزلـة روايتِهـم، ويُسـتأنس بـه»(٧٧).

ونظـنُّ أنْ أبـا فـراس ليـس بلاحـنٍ، ولا خـارجٍ عـن منهـاج العـرب في شـعره؛ فقـد جـاء هـذا الفعـلُ مسـندًا إلى يـاء المخاطَبـة في تلـك القصيـدة ثـلاث مـراتٍ، منهـا مرتـان عـلى لغـة جمهـور العـرب الفصحـى بفتـح الـلام قبـل اليـاء:

٦٧- ينظر: حروف المعاني والصفات؛ لأبي القاسم الزجاجي ٢١، والمصباح المنير (ع ل و).
٦٨- البقرة: من الآية ١١١.
٦٩- الانعام: من الآية ١٥١.
٧٠- الأحزاب: من الآية ٢٨.
٧١- ينظر: قطر الندى: ٣٥، ومجيب الندا الى شرح قطر الندى: ٢١٠.
٧٢- شرح قطر الندى: ٣٥.
٧٣- الكشاف: ٥٢٥/١.
٧٤- البحر المحيط: ٦٨٩/٣.
٧٥- هذا البيت من أبيات شعر الروميات لأبي الفراس الحمداني (٣٢٠-٣٥٧هـ)، من الطويل، ينظر: ديوانه: ٢٨٢.
٧٦- شرح شذور الذهب: ٢٩.
٧٧- عنايةُ القَاضِي وكفايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسِيرِ البيضَاوي ٣/ ١٤٩.

(تَعَالَيْ)-كما جاء في ضبط الديوان(٧٨)- ومرة في نهاية البيت على لغة غيرِهم: (تَعَالِي)، صيانةً لقصيدته التي رَوِيُّها مكسورٌ من أحد عيوب القافية، وهو الإصراف: (اختلاف حركة الرويِّ بالفتح وغيره في قصيدة واحدة) وقد نَبَّهَنا (ابن جني) إلى أنَّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئ، لكنه مخطئٌ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع، فما هو بملوم، ولا ينكرُ عليه(٧٩)، وما أَوْفَى عبارتَهُ الواردة في آخر (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) التي يقولُ فيها: «وكيف تصرفت الحال فالناطقُ على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غيرُ ما جاء به خيرًا منه»(٨٠).

كما أن اختلاف اللهجات العربية بالنصب يُعدُّ مظهرًا من مظاهر الثَّراءِ فيها، وآيةً من آيات التيسيرِ على الشعراء، ورفع الحرج عنهم في حدود نظمهم الضيقة، وبابًا من أبواب اتساع مجالِ القول فيها.

ثالثاً: أفعل التعجب:

ذهب الكوفيون غير الكسائي الى أن (أفعل) التعجب اسم (٨١)، واحتجوا بأمور:

١-أنها لا تتصرَّف، فلا يجوز في: (ما أحسن زيدًا): ما يحسن زيدًا، ولا نحوه من أنواع التصرُّف.

٢-جواز تصغيرها، والتصغير من خصائص الاسماء(٨٢)، كقول الشاعر(٨٣):

يا ما أُمَيْلِحُ غُزلاناً شدنَّ لنا مِنْ هَؤلَيّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

والشاهد فيه: هو قوله: «أميلح» حيث صغر «أملح» وهو فعل التعجب.

٣-صحَّة عينها في التعجُّب، نحو: ما أقوله، وما أبيعه، وهذا التصحيح، إنَّما يكون في الأسماء، نحو: زيد أقول مِن عمرو وأبيع منه، ولو كانتْ فعلاً لاعتلَّتْ بقلب عينها ألفًا، نحو: أقال وأباع(٨٤).

٤-قال صاحب الانصاف: «والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أَحْسَنَ زيدًا قولهم «ما أَعْظَمَ الله" ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل، وقال الشاعر(٨٥):

ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ

٧٨- قال أبو الفراس:

أيا جارتَا ما أنصفَ الدَّهرُ بَينَنَا
تَعَالَيْ أُقَاسِمْكِ الهمُومَ تَعَالِي
تعالَيْ تَرِيْ رُوحًا لديَّ ضعيفةً
تَرَدَّدُ في جسمٍ يُعذَّبُ بَالِ
أيضحكُ مأسورٌ، وتَبْكِي طَلِيقَةٌ
ويسكُتُ محزُونٌ ويندُبُ سَالِ
لقد كنتُ أولَى منكِ بالدَّمعِ مُقلةً
ولكنَّ دمعِي في الحوادثِ غَالِ

٧٩- ينظر: الخصائص ٢/ ١٤.

٨٠- نفسه.

٨١- ينظر:أوضح المسالك: ١٧٥.

٨٢- ينظر: الانصاف: ١٠٤/١.

٨٣- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعليّ بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ (شدن)؛ ولعلي بن محمَّد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨؛ ولعلي بن محمَّد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١.

٨٤- ينظر: الانصاف: ١٠٥/١.

٨٥- هذا البيت من كلمة لحندج بن حندج المري يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه، وهي من شعر الحماسة لأبي تمام. ينظر: شرح المرزوقي: ١٨٢٨.

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه: شيءٌ أَقْدَرَ اللهَ، والله تعالى قادر لا بِجَعْلِ جاعل»(٨٦).

أما البصريون والكسائي فيعدونها فعلاً ماضياً، والهمزة فيها للنقل(٨٧)، ووقف (ابن هشام) مع البصريين في عدها فعلا ماضيا، وفي الوقت نفسه، يرد على احتجاجات الكوفيين بزعمهم أنها اسم، بقوله: «وزعم البصريون أنه فعل ماض، وهو الصحيح، لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: (ما أفقرَني الى عفو الله)، ولا يقال: (ما أفقري)، وأما التصغير(٨٨) فشاذ ووجهه أنه أشبه الاسماء عموما بجموده وأنه لا مصدر له، وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها»(٨٩).

ونرى أن قول البصريين بلزوم نون الوقاية لها، مردود عليه، حيث إنَّ نون الوقاية ليستْ خاصة بالفعل وحْده، وإنما يشاركه فيها الحرْف في نحو: «إنني»، واسم الفاعل نحو: ضارِبُني، وقاتِلُني.

وقال (خالد الأزهري): «إنَّه خبرُ ما منصوب على المخالَفة، ففتحتُه فتحةُ إعراب لا بناء؛ وذلك لأنَّ مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي نصْبه، بخلافِ أن يكون الخبرُ هو المبتدأَ في المعنى كالله ربُّنا، فإنْ يرتفع بارتفاعه، والناصِب عندَهم معنوي، وهو معنى المخالَفة التي اتَّصف بها، ولا يحتاج إلى شيءٍ يتعلَّق بالخبر، و»زيدًا» عندهم في مِثل «ما أكرمَ زيدًا» مشبَّه بالمفعول به؛ لأنَّ ناصبه وصْف قاصِر، فأشْبه نصب الوجه في قولك: «زيد حسن الوجهَ»(٩٠).

وقد ذهب الدكتور تمَّام حسان الى رأي مفاده: أنَّ صيغة التعجُّب ليستْ فعلاً، وهناك ما يدعو إلى الظنِّ أنها ليستْ إلا أفعل تفضيل يُنوى فيه هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادةِ معنًى جديد يرتبط بالمعنى الأوَّل، والمنصوبُ بعده المفضَّل الذي يوجد بعدَ أفعل التفضيل، ولكنَّه في تركيب جديد وبمعنى جديد، وليستِ العلاقة بين أفعل في التعجُّب وهذا الاسم علاقة تعدية. فصِيغة التعجُّب هي صيغةُ التفضيل منقولةٌ إلى معنى جديد، ولاسيَّما أنَّه ورَد تصغيرُها(٩١)، كما يرى إطلاق مصطلح خالفة «التعجب» عليها؛ لأنَّها في تركيبها الجديد أصبحتْ (جامدة لا تقبَل الإسناد أو التصريف)(٩٢)، وهذا ما نوافقه ونرجح مذهبه.

الخاتمة

بعد إكمال هذا البحث المقتضب، توصَّلنا الى عدة استنتاجات، منها:

١-اعتمد (ابن هشام) في ردوده على التأويل المنطقي في بعض الأحيان، كما نجد ذلك في تعليل (رافع الفعل المضارع)، فبيَّن «أن جزء الشيء لا يعمل فيه. فإذا كانت حروف المضارعة عوامل، ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل. كما ينبغي أن لا ينتصب الفعل المضارع بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد أبداً في أوله. فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب اليه الكسائي «.

٢- وأحياناً يرد معتمداً النقل سبيلاً له وذلك باعتماده على آراء من سبقوه، ولاسيما سيبويه، كما في (عامل

٨٦- الانصاف: ١٠٦/١.

٨٧- ينظر: أوضح المسالك: ١٧٥. ومن صيغ العربية وأوزانها: ١٢٩.

٨٨- يقصد لفظ (أُمَيلح) الوارد في الشاهد.

٨٩- شرح قطر الندى: ٣٣٤.

٩٠- التصريح على التوضيح: ٨٨/٢.

٩١- اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤.

٩٢- نفسه.

المشغول عنه مضمر)، وقف مع سيبويه في تقدير الآية على أنه: «مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، و(فاقطعوا) جملة مستأنفة، فلم يجزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى. ومثله: زيد فقير فاعطه، و خالد مكسور فلا تهنه».

٣-وقوفه مع البصريين كثيراً، كما في صيغة التعجب، من حيث كون (أفعل) فعلاً ماضياً، لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: (ما أفقرَني الى عفو الله)، ولا يقال: (ما أفقري). ولكننا نرى ما أصاب الحد والتفسير في هذا الأسلوب أصاب الإعراب، ولعلَّ الصناعة النحوية هي التي أحدثت هذا الاضطراب، فالنحاة حاولوا إرجاع تركيب هذا الأسلوب الى الجملة الاسمية أو الفعلية، وهو أمر لا يستقيم، لأن الأسلوب جرى مجرى المثل.

Conclusion

The title of the research, a research on the influence of each of these two linguists on the book mentioned in some morphological grammars. The research consists of two sections: the life of the linguistic world, as well as its most important results, and then in the second section we mentioned all the aspects that were affected by the two linguistic scholars mentioned. Finally, we mentioned the most important results that we reached

پوختەی توێژینەوە:

ئەم توێژینەوەیە، برتییە لە خستنەڕوو و ڕاڤەکردنی وەڵامدانەوەکانی زانای ناوداری زانستەکانی زمانی عەرەبی (ئیبن هیشامی ئەلئەنساری)، لە بواری کاری سینتکاکسیدا. لە پێشدا هەوڵماندەوە کە بووچوونی زانایانی سینتاکس لەڕووی بابەتەکەوە بخەینە ڕوو، دواتریش وەڵامەکانی زانای ناوبراو، لەگەڵ ڕاڤەکردن و لێکدانەوەی هەردوو لایەن و دەبڕینی لایەنگیری. بەگشتی توێژینەوەکە لە پار پێک دێت: لە پاری یەکەمدا باسمان لە فاکتەرە کاریگەرەکانی سینتاکس کردووە لەگەڵ شیکارییدا، و لە پاری دووەمیشدا کارمان لەسەر ئەو واژانە کردوە کە ڕای جیاواز هەیە لەسەر ئەوەی ئایا کار (فعل)ن یان نا؟. لە کۆتایشدا دەرئەنجامەکانمان خستۆتە ڕوو.

قائمة المصادر والمراجع

-القران الكريم.

-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، ١٩٨٧.

-إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق: مصطفى النحاس، ط١، مطبعة النسر الذهبي، ١٤٠٤هـ.

-أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البطار، مطبعة الترقي مطبوعات المجمع العلمي

العـربي، دمشـق، ١٩٥٩.
-الأصـول في النحـو: ابـن الـسراج البغـدادي، تحقيـق: د.عبدالحسـين الفتـلي، مطبعـة النعـمان في النجـف الأشرف، ١٩٧٣.
-الانصـاف في مسـائل الخـلاف: أبـو الـبركات عبدالرحمـن بـن محمـد بـن أبي سـعيد الأنبـاري، ومعـه: الانتصـاف مـن الانصـاف، تأليـف: محمـد محيـي الديـن عبدالحميـد، دار الجيـل، ١٩٨٢.
-أوضـح المسـالك الى ألفيـة ابـن مالـك: لابـن هشـام الأنصـاري، ومعـه كتـاب: بغيـة السـالك الى أوضـح المسـالك، دار العلـوم الحديثـة، بـيروت، لبنـان، ١٩٨٢.
-شرح الأشـموني عـلى ألفيـة ابـن مالـك: عـلي بـن محمـد بـن عيـسى، أبـو الحسـن، نـور الديـن الأُشْـمُوني الشـافعي (ت ٩٠٠هـ)، ار الكتـب العلميـة بيروت، لبنـان، ١٩٩٨.
-البحر المحيط: أثير الدين يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، مطبعة السعادة، ط١، د.س.
-الجنـى الـداني في حـروف المعـاني: الحسـن بـن قاسـم المـرادي، تحقيـق: الدكتـور فخـر الديـن قبـاوة، محمـد نديـم فاضـل، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، لبنـان، ط١، ١٩٩٢.
-حـروف المعـاني والصفـات: عبـد الرحمـن بـن إسـحاق البغـدادي النهاونـدي الزجاجـي، أبـو القاسـم، تحقيـق: عـلي توفيـق الحمـد، مؤسسـة الرسـالة، بـيروت، ط١، ١٩٨٤.
-خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.
-الخصائـص: أبـو الفتـح عثـمان بـن جنـي، تحقيـق: محمـد عـلي النجـار، مطابـع دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، بغـداد، ط٤، ١٩٩٠.
-ديوان أبي فراس الحمداني: عني بجمعه ونشره وتعليق حواشيه ووضع فهارسه: سامي الدهان، بيروت، ١٩٤٤.
-ديـوان قيـس بـن الملـوح مجنـون ليـلى: روايـة أبي بكـر الوالبـي، دار الكتـب العلميـة، دراسـة وتعليـق: يـسرى عبدالغنـي، منشـورات محمـد عـلي بيضـون، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، لبنـان، ط١، ١٩٩٩.
-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط١، ١٩٧٤م.
-شرح التصريـح عـلى التوضيـح أو التصريـح بمضمـون التوضيـح في النحـو: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
-شرح جمـل الزجاجـي: ابـن عصفـور الاشـبيلي، تحقيـق: د.صاحـب جعفـر أبـو جنـاح، مطابـع مؤسسـة دار الكتـب للطباعـة والنـشر، جامعـة الموصـل، ١٩٨٠.
-شرح ابـن عقيـل عـلى ألفيـة ابـن مالـك: قـاضي القضـاة بهاءالديـن عبداللـه بـن عقيـل العقيـلي الهمـداني المـصري، تحقيـق: محمـد محيـي الديـن عبدالحميـد، انتشـارات نـاصر خـسرو.
-شرح اللمحـة البدريـة في علـم اللغـة العربيـة: لابـن هشـام الأنصـاري، تحقيـق: الدكتـور هـادي نهـر، دار اليـازوري العلميـة للنـشر والتوزيـع، ٢٠٠٧.
-شرح شـواهد المغنـي: عبدالرحمـن بـن ابي بكـر بـن محمـد بـن سـابق الديـن الخضـيري السـيوطي، تحقيـق: أحمـد ظافـر كوجـان، لجنـة الـتراث العـربي، ١٩٦٦.
-شرح المفصـل الزمخـشري، موفـق الديـن أبـو البقـاء يعيـش بـن عـلي بـن يعيـش الموصـلي، قـدم لـه ووضـع حواشـيه وفهارسـه: الدكتـور أميـل بديـع يعقـوب، منشـورات محمـد عـلي بيضـون، لنـشر كتـب السـنة والجماعـة، دار الكتـب

العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

-شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وبوبه وفسر غامضه وعلق على شروحه وأعرب شواهده وضبط بالشكل متنه: ح.الفاخوري، بمؤازرة الدكتورة وفاء الباني، منشورات أنوار الهدى للطباعة والنشر.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، سيدا، بيروت، ٢٠٠٦.

- شرح الدماميني على مغني اللبيب: محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠٠٧.

-شرح ديوان الحماسة: لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره: أحمد أمين و عبدالسلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩١.

-شرح الكافية الشافية لابن مالك، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي كلية الشريعة والدراسات الاسلامية مكة المكرمة، ط١.

-عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، الطبعة الخديوية، دار صادر، بيروت، د.س.

-العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، د.س.

-الكتاب: كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه): تحقيق: أ.د.محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥.

-مجيب الندا الى شرح قطر الندى: جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم جميل محمد إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٧.

-مسائل الحلبيات: بو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧.

-معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: الدكتور أحمد مختار عمر و الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب – القاهرة، ط٣، ١٩٩٧.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار ابن كثير، ط١، ٢٠١٥.

-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: أبو القاسم الزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٧٧.

-لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسن، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، د.س.

-اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ٢٠٠٦.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت، د.س.

-المقاصد النحوية للعيني بهامش الخزانة، ط١، بولاق.

-المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط٢، ١٢٩٩هـ.
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، مكتبة السعادة، ١٢٢٧هـ.